

ملخص

يعتبر إطلاق شبكة الانترنت نقطة تحول في ثورة الاتصالات الحديثة، حيث أصبح العالم مدينة واحدة متصلة ببعضها غداة إطلاق هذه الشبكة، وسرعان ما أصبحت أهم وسيلة للإعلان وتسويق البضائع والخدمات التي يقدمها الأشخاص والشركات حول العالم، وأكبر سوق تجارية يمكن تحقيق الأرباح المالية من خلالها. ورغم أن هذا الازدهار التجاري على الشبكة قد فتح آفاقاً جديدة لا حدود لها، إلا أنه في ذات الوقت ساعد على ظهور العديد من المشاكل، أهمها التعدي على عناصر الملكية الفكرية ومنها العلامات التجارية، الأمر الذي افرز العديد من التحديات للنظم القانونية القائمة. وظهرت التعديت على العلامات التجارية بشكل متلازم مع ظهور اسم النطاق الذي وضع في الأساس لتسهيل استعمال الشبكة من قبل المستخدم العادي، وذلك بتحويل الأرقام التي تشكل بنية المواقع الالكترونية، إلى كلمات يسهل على المستخدم تذكرها واستعمالها. إلا أنه سرعان ما احتل مكانة كبيرة في التجارة العالمية، وتجاوز الدور الذي وضع من أجله، وأصبح يعبر عن بعض العلامات التجارية على شبكة الانترنت، ووسيلة للإعلان عن المنتجات والخدمات التي تمثلها تلك العلامات.

وادي تعاظم دور اسم النطاق على شبكة الانترنت إلى انتشار التعديت على العلامات التجارية، خاصة المشهورة منها من قبل قرصنة الشبكة (cybersquatters)، الذين كانوا لا يتنازلون عن أسماء النطاق التي تحوى علامات تجارية إلى مالكيها، إلا بعد دفع مبالغ مالية مقابل ذلك.

جاءت هذه الدراسة في الأساس لتسد نقصاً بحثياً واضحاً على مستوى الوطن العربي وفلسطين، حيث تناولت هذه الدراسة بيان ماهية أسماء النطاق، وصور التعدي على العلامات التجارية ومنازعتها مع أسماء النطاق، ووسائل تسوية هذه المنازعات محلياً وعالمياً، وبيان مدى نجاح

هذه الوسائل في تسوية هذه المنازعات. من جهة أخرى جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على النطاق الوطني الفلسطيني، وهيئة (بينينا) المسؤولة عن إدارته، وبيان سياسة تسوية المنازعات ضمن هذا النطاق، كذلك بيان الحماية القانونية التي يمكن توفيرها للعلامات التجارية على شبكة الانترنت في النظام القانوني الفلسطيني.

ولدى دراستنا سبل تسوية منازعات أسماء النطاق والعلامات التجارية على شبكة الانترنت، تبين لنا على مستوى القضاء العالمي وخاصة الأمريكي، وكذلك على مستوى القضاء الوطني، أنه نجح في توفير بعض الحماية للعلامات التجارية على شبكة الانترنت، مستنداً في ذلك على قوانين العلامات التجارية التقليدية وبعض القواعد العامة المتعلقة بالموضوع. ورغم هذا النجاح للقضاء في توفير بعض الحماية للعلامات التجارية على شبكة الانترنت، إلا أن هذه الحلول غير كافية لحماية العلامات التجارية على الشبكة، إذ هناك ثغرات قانونية لا يمكن تلافيتها أو حتى إثباتها عند تطبيق نصوص قوانين العلامات التجارية وبعض القواعد العامة على أسماء النطاق على الانترنت، كون هذه القواعد لم توضع بالأصل لحماية العلامات التجارية من القرصنة الالكترونية على شبكة الانترنت، بالتالي يجب وضع تشريع متخصص يعالج المسألة محلياً لتلافي الثغرات القانونية، وان تم تلافي هذه الثغرات أمريكياً بإصدار قانون حماية المستهلك ضد قرصنة أسماء النطاق الأمريكي عام (١٩٩٩).

ونجحت هيئة الانترنت للأسماء والأرقام المخصصة (الأيكان)، التي أوكل لها تنظيم تسجيل أسماء النطاق العالية النوعية، وكذلك الهيئة الوطنية الفلسطينية لمسميات الانترنت (بينينا) بإيجاد حلول لمشكلة التعديت على العلامات التجارية على شبكة الانترنت، حيث وضعت (الأيكان) آلية موحدة لتسوية منازعات أسماء النطاق على شبكة الانترنت، وألزمت مسجلي أسماء النطاق الخضوع للسياسة الموحدة، لتسوية منازعات أسماء النطاق المعتمدة من قبلها، كما أن هيئة

(بينينا) اعتمدت بشكل كبير في تسوية منازعات أسماء النطاق على قواعد السياسة الموحدة لتسوية منازعات أسماء النطاق. إلا أن هذه السياسة تفتقر إلى الإلزامية؛ لأن الأحكام التي تصدر عن هيئات التسوية المعتمدة من قبل (الأيكان) وهيئات التسوية التابعة لهيئة (بينينا) ليس لها صفة إلزامية.